الفصل الأوّل

نقدات لبعض مسالك المتقدمين
وفيه مبحثان

المبحث الأول: نظرات في أهم مصنّفاتهم

المبحث الثاني: نقدات لبعض مسالكهم

المبحث الأول
نظراتٌ في أهمِّ مصنَّفاتهم، وما قيل فيها

لا أستطيع أن أزعم أنَّ دراستي لمناهج المُتقدِّمين، أو نقدي لبعض مسالكهم سيكون بالتَّوسع المطلوب، نظراً لطبيعة بحثي، ومادَّة رسالتي، ويكفي أنْ أُشير إشاراتٍ، علَّها تكون رؤوس أقلامٍ لمستزيدٍ، وبما أنَّ لكلِّ مقامٍ مقالٌ، فإنَّ المقام هنا يحتمل الإيجاز والتَّنبيه.

وسأتعرَّض لأهمِّ المُصنَّفات بناءً على التَّرتيب الزَّمني الَّذي ظهرت فيه، وكان بالإمكان استحداث ترتيبٍ آخر، ولكنِّي آثرت هذا، علِّي أكون مُصيباً.

المطلب الأوّل: المصنَّفات الّتي ظهرت في القرنين الثَّالث والرَّابع

يعدُّ القرن الهجريَّ الثَّالث من أغنى القرون في تاريخ الفكر العربيِّ الإسلاميِّ، ولا يكاد يُضاهيه إلاّ القرن الرَّابع، نظراً لما كان عليه حال العلم والفِكر وما وصلت إليه الحضارة.

ففي هذا القرن: ظهرت المصنَّفات الحديثيَّة الرَّئيسة، وفيه ظهرت الفِرق واشتدَّ أمرها، وفيه نشطت حركة نقل العلوم، وفيه ازدهرت علوم الفقه والتَّفسير والعربيّة، وفيه ازدهرت العلوم العقليَّة كذلك.

قال د. حسن إبراهيم[1]: «انتشرت الثَّقافة في هذا العصر انتشاراً يدعو إلى الإعجاب بفضل التَّرجمة من اللُّغات الأجنبيَّة وبخاصَّةٍ من اليونانيَّة والفارسيَّة والهنديَّة، إلى العربيَّة، ونضْج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتَّأليف، وتشجيع الخُلفاء والسَّلاطين والأمراء ورجال العلم والأدب، وكثرة العمران، واتِّساع أُفق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين مشارق الأرض ومغاربها».

(1) تاريخ الإسلام السِّياسي والدِّيني والثقافي والاجتماعي: 3/332، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط السابعة 1965م.

فالازدهار إذاً شمل جميع أنواع العلوم، ولم يتخلَّف علم الحديث بكافة فروعه عن هذه النَّهضة، بل لقد كان من أكثر العُلوم تأثُّراً بهذه الحالة العلميَّة.

وعلم مختلف الحديث أو «التَّعارض» قد شهد في القرن الثَّالث الهجريِّ باكورة إنتاجه العلمي، واستمرَّ وتطوَّر في القرن الرَّابع، ممَّا يُعطي انطباعاً بأنَّ أهمَّ ما في التَّعارض قد أُلِّف في هذين القرنين، باستثناء بعض الكتب المُميَّزة الّتي ظهرت فيما بعد.

ولم أقصد أن أستوعب ذكر المصنَّفات الَّتي صنِّفت في هذا العصر، إذ إنِّي لا أستطيع ادِّعاء ذلك، ولكنِّي سأذكر المصنَّفات الموجودة في أيدينا من نتاج تلك الفترة.

وأهمُّ المُصنَّفات الّتي تعود لهذا العصر:

أوّلاً: اختلاف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشَّافعيِّ:

وقد قيل إنَّه من أوائل الكتب المصنَّفة في هذا الفنّ لكنَّه لم يستوعب، ثمَّ إنَّه قصره على الأحاديث الفقهيَّة وما يتعارض منها.

وقد استطاع الشَّافعيُّ ـ رحمه اللّه ـ لعلو كعبه في علمي الفقه والسُّنَّة، وما انضاف إليهما من علوم اللُّغة والأُصول وسواهما أن يُبلي البلاء الحسن في كتابه المختصر الّذي وضعه لهذا الشَّأن.

وبالنَّظر إلى كتاب مختلف الحديث نجد أنَّ الإمام الشَّافعيَّ قد استعمل فيه الجمع والتَّأليف لدفع إيهام التَّعارض، كما أنَّه استعمل التَّرجيح كلمَّا كان السَّبيل إلى ذلك مُمكناً، فهو لم يُقدِّم شيئاً على حساب آخر، وإنَّما أعملها جميعاً مع حرصه الكبير على أن يقدّم الجمع ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ومن أهمِّ مميزات الكتاب أنَّه لا يجعل القارئ معلَّقا، لا يدري إلى ماذا يذهب فإن كان الأمر يحتمل الجمع علَّل ذلك واستشهد له، وإن كان يستوجب التَّرجيح جزم بترجيحه ودلَّل عليه، وهي ميزةٌ تكاد تكون مفقودةً في المصنَّفات المتأخِّرة، إذ إنَّ القارئ يظلُّ حائراً، نظراً لعدم جزم المؤلف بأمرٍ.

والكتاب حريٌّ بالدِّراسة والبحث بعمق وتعمُّقٍ، بل إنَّ كتب الشَّافعي الأصول كالأم، والرِّسالة، والمختلف بحاجةٍ لأن تُدرس، لاستخراج خلاصةٍ نافعةٍ منها، تكون مُؤازرةً ومكمِّلة لما قام به د. خليل مُلا خاطر لجهود الشَّافعيِّ في اختلاف الحديث.

ثانياً: تأويل مختلف الحديث، لابن قُتَيبة الدِّينوري:

يعدُّ ابن قُتيبة أوّل من صنَّف في مختلف الحديث حقيقةً، إذا فهمنا مختلف الحديث بمعناه الواسع، وإذا فهمنا التَّعارض بمدلوله الشَّامل كما بيَّنت في الباب الثَّاني.

ولهذا فليس من الغريب أن تفوته أشياء أو يقصِّر في أُخرى، ويخطئ في أمورٍ، وهذا يجب ألاّ يُبعدنا عن دائرة الإنصاف في إنزال النَّاس منازلهم، فلا نحفظ للمتقدمين معروفاً، ولا نعترف لهم بجهدٍ بحجَّة وقوعهم في أخطاء وسقطاتٍ، فالمُتقدِّم له فضل السَّبق وفتح المغاليق، والمُتأخِّر يتأمَّل ويستدرك،وابن قُتيبة فوق هذا وذاك، ليس بالمحدِّث المُبرِّز الّذي لا يُشقُّ له غبارٌ، بل فاقه الكثير من العلماء من حيث الحديث والفقه وغيرهما، ولكنَّه تفوَّق عليهم بجُرأته على ولوج هذا الباب.

ولقد تأمَّلت ما قاله العلماء عن ابن قُتيبة وكتابه فوجدتهم يكرِّرون كلمةً قالها ابن الصَّلاح، دون أن يضيفوا إلى جوهرها شيئاً جديداً، وإن كانت موازين العدل تقتضي غير ذلك، وفحوى نقدهم كما قلت يدور على كلمة ابن الصَّلاح[1]: «وكتاب «مختلف الحديث» لابن قُتيبة في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن من وجهٍ فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أقوى وأولى».

(1) علوم الحديث: 285، وانظر كذلك: النَّووي ـ التقريب: 94، العراقي ـ التقييد والإيضاح: 285، وشرح الألفية: 2/302. والسَّخاوي ـ فتح المغيث: 3/82 البَلْقيني ـ محاسن الاصطلاح: 425، السُّيوطي ـ تدريب الراوي: 2/196.

وقال ابن كثيرٍ[1]: «وكذلك ابن قُتيبة له فيه مجلدٌ مفيدٌ، وفيه ما هو غثٌ وذلك بحسب ما عنده من العلم». ولم تخرج أقوال العلماء عن هذين الرَّأيين في الغالب، وكنت أتمنَّى أن يكون حكم كل عالمٍ مبنيَّاً على استقرائه وتجربته مع الكتاب، وحتَّى يكون الحكم صحيحاً، ووددت لو أنَّ طبيعة البحث تسمح لي باستقراء الكتب المصنَّفة في المختلف والمتعارض ودراستها لبيان مواطن الضَّعف والخلل، ومواطن الإجادة والقوَّة فيها، وحسبي أنَّي سأتعرَّض في المطلب الثَّاني لأمثلةٍ عمليَّةٍ من هذا القبيل، علَّها توضِّح شيئاً، وما سأذكره الآن ما هو إلاّ شذراتٍ قليلة تُناسب طبيعة هذا المبحث، وقد سبق وأن أشرت إلى أنَّ مقصودي ليس التَّتبُّع والاستقراء فيما يخصُّ هذه المسألة.

فابن قُتيبة من المتقدِّمين زمنيَّاً، فهو من أقران التِّرمِذي، وأبي داود، وابن ماجه، أي في عصر ازدهار الرِّواية ومع ذلك لم يروِ الأحاديث بالأسانيد إلاّ في القليل النَّادر بعكس الشَّافعيِّ ومن جاء بعده مِمَّن صنَّف في المختلف. ولعلَّ هذا راجعٌ إلى الهدف الأساسيِّ لابن قُتيبة وهو إزالة التَّعارض والتَّناقض والوقوف في وجه المُعترضين. وقد تضعف إجاباته أحياناً نظراً للمنطلق الّذي ارتضاه، والطَّريق الّذي سلكه، ومع ذلك فلا تخلو إجاباته من اتِّباعٍ المنهج السَّديد في درء الشُّبهات، وأقصد بذلك النَّظر بالسَّند أوّلاً، ونقد الحديث[2] والتَّرجيح قبل التَّسليم بالتَّعارض وهذه تُحسب له، ثمَّ ما سلكه من كثرة استشهاد بكلام العرب وأشعارهم[3] ليُبيِّن أنَّ ما جاء في الأحاديث المنتقدة ليس بمستغربٍ أو منكرٍ في لُغة العرب، مِمَّا يقرِّب للأفهام ما يُراد من تفسير الحديث، وممَّا يجدر التَّنويه به أنَّ ابن قُتيبة قد تناول عمليَّاً التَّعارض بالمفهوم الواسع في حين قصرَّت أقلام من جاء بعده إلى ترجمة ذلك نظريَّاً.

(1) الباعث الحثيث: 2/418.
(2) انظر: تأويل مختلف الحديث: 147، 150.
(3) المصدر السَّابق في مواضع عده: 92،121، 151 وغير ذلك.

وبالجملة فإنَّ كتاب ابن قُتيبه قد سدَّ ثغرةً مهمَّةً، لم يتقدَّم لسدِّها أحدٌ في عصره ممَّا يُجبرنا على تقدير واحترام جهوده، وحفظ هذه المنقبة له، أمَّا ما قصَّر فيه فموضعه ليس هنا.

ثالثاً: تهذيب الآثار لابن جريرٍ الطَّبريِّ:

هذا الكتاب ذو شُهرةٍ واسعةٍ، ومكانةٍ عاليةٍ عند أهل العلم، واسمه الكامل: «تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثَّابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»[1].

وهو من عجائب كُتبه كما قال مترجموه، ووصفوا الكتاب بأنَّه «يتعذَّر على العلماء عمل مثله وتصعب عليهم تتمَّته»[2]. وقال الخطيب[3]: «لم أرَ سواه في معناه، إلاّ أنَّه لم يتمَّه».

وقال الفرغاني[4] في «تاريخه»: «وابتدأ بتصنيف»: «تهذيب الآثار»: وهو من عجائب كتبه، فابتدأ بما رواه أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه ممَّا صحَّ بسنده، وتكلَّم على كلِّ حديثٍ منه، فابتدأ بعلله وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء، وحججهم وما فيه من المعاني، وما يطعن فيه الملحدون، والرَّدّ عليهم، وبيان فساد ما يطعنون به، فخرَّج منه مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعةً.

وقد استعرضت المجلدات المطبوعة من الكتاب وقرأت منها المباحث، فرأيت أنَّ الطَّبري رحمه اللّه قد تميَّز بميزةٍ مهمَّةٍ جداً، ينبغي توفُّرها فيمن أراد التَّصدِّي للأحاديث المتعارضة وهذه الميزة تتمثَّل بجمع الطُّرق والألفاظ والتَّوسع في إيرادها وهو ما لا يكاد يُقاسمه فيه أحدٌ.

---

(1) كما هو مثبتٌ على الجزء الأوّل من المطبوع، بتحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد وعبدالقيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا، مكة 1402هـ.
(2) انظر الحموي ـ معجم الأُدباء: 75 - 18/74
(3) تاريخ بغداد: 2/163.
(4) انظر: الداوودي ـ طبقات المفسرين: 2/115.

ثمَّ إنَّ منهجه أن يُورد الحديث موضوع البحث ويبيِّن صحَّته عنده وطعن الآخرين فيه، ولا يترك شاردةً ولا واردةً تتعلّق في الحديث إلاّ أتى بها، فمثلاً نراه قد تعرَّض لحديث نفي العدوى في خمسٍ وثلاثين ورقة[1]، ذكر فيها حديث الباب عن الصَّحابي صاحب المُسند ثمَّ يأتي بالشَّواهد والطُّرق والألفاظ المتنوِّعة الّتي تفيد المعنى نفسه. وبعد أن يستوفي هذا يذكر التَّعارض الوارد في هذا المقام ويجمع أحاديثه كما فعل في الحديث المستشهد به، ولا يفوته أن يذكر الأحاديث القوليَّة والفعليَّة، بل إنَّه يذكر أقوال وأفعال الصَّحابة فيما يتعلَّق بأحد الحديثين؛ المنتقد أو حديث الباب، وهكذا ..... ممَّا يجعل من يطالع كتابه يستخرج مراده من خلال تعليقاته وطريقة عرضه للأحاديث.

ووجدته يتوسَّع في إيراد الانتقاد وعلل الخبر فقال عند سياقه لحديث مرويٍّ عن عليٍّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال[2]: «مَنْ يَضْمَنُ عَنِّي دَيْنِي وَيَقْضِي عداتي وَيَكُونُ مَعِي فِي الجَنَّةِ»، أو نحو ذا، قلت: أنا.

قال[3]: وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، وقد يحب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيحٍ لعللٍ:

إحداها: ما ذكر من اضطراب الرُّواة فيه عن الأعمش فيرويه شريكٌ عنه، عن المِنهال عن عبّاد عن عليٍّ. ويرويه أبو بكر بن عيَّاش عنه، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد اللّه بن الحارث عن زهير بن الأقمر عن عليٍّ عن النَّبيِّ ﷺ.

والثَّانية: أنَّ الأعمش عندهم مُدلِّسٌ ولا يجوز عندهم قبول خبر المدلّس إلاّ ما قال فيه: حدّثنا أو سمعت وما أشبه ذلك.

---

(1) تهذيب الآثار: 38 -1/3.

(2) تهذيب الآثار: 1/54 وأخرجه كذلك أحمد في المسند 1/111 وفي تفسير ﴿وأنذر عشيرتك﴾ من فضائل الصحابة: 2/700 رقم 1196 و 2/712 رقم 1220 وانظر: مرويات الإمام أحمد في التفسير 3/316 جمع وتخريج: أحمد البرزة، ومحمد بن رزق الطرهوني، وحكمت ياسين، مكتبة المؤيد، السعودية، ط الأولى 1414هـ/1994م.

(3) تهذيب الآثار: 1/55.

والثَّالثة: أنَّهم لا يرون الحجَّة تثبت بنقل المِنهال بن عمروٍ.

والرَّابعة: أنَّ شريكاً عندهم غير مُعتمدٍ على روايته.

والخامسة: أنَّ هذا الحديث، حديثٌ قد حدَّث به عن المنهال بن عَمروٍ وغيره الأعمش فقال فيه عن المنهال بن عَمروٍ، عن عبد اللّه بن الحارث، عن عبد اللّه ابن عبّاس، عن علي بن أبي طالب، عن النَّبيِّ ﷺ.

والسَّادسة: أنَّ الصِّحاح من الأخبار وردت في دُيون رسول اللّه ﷺ ومواعيده بعده بأنَّ الّذي تولَّى قضاءها وإنجازها عنه أبو بكرٍ الصِّدِّيق ـ رحمه اللّه ـ قالوا: ولو كان المتضمن ذلك من رسول اللّه ﷺ علي بن أبي طالب لم يتولَّ قضاءها أبو بكر، بل كان الّذي يتولى ذلك بعد وفاة رسول اللّه ﷺ عليّاً لو كان وصَّى رسول اللّه ﷺ في ذلك.

فنُلاحظ توسُّع ابن جريرٍ ـ رحمه اللّه ـ في إيراد الاعتراضات، وهذه تُحسب له، وما ذكره من تعارضٍ مع الصِّحاح وغير ذلك، ولكنَّه رغم ذلك حكم بصحَّة الحديث وهذه تُحسب عليه، وليس هاهنا موضع بسطه.

رابعاً: «مُشكل الآثار» و «شرح معاني الآثار» لأبي جعفرٍ الطَّحاويِّ:

يعدُّ أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ من أئمَّة هذا الشَّأن وقد شارك بمصنَّفين لهما مكانتهما في علمي الحديث والفقه، ولقد اهتم العلماء بكتاب «مشكل الآثار» وحده في النَّظر إلى التَّعارض ودفعه، والقليل منهم مَن تنبَّه لشرح معاني الآثار مع أنَّ فيه شيئاً كثيراً من التَّعارض والاختلاف[1]، ولكنَّ المشكل اشتهر لأنَّه مُخصَّصٌ لهذه الغاية ثمَّ إنَّ الطَّحاويَّ قد أجاد فيه أكثر، وبدا مختلفاً عمَّا هو عليه في شرح المعاني، ولعلَّ هذا يرجع إلى طبيعة كلٍّ منهما والغاية الّتي وُضع لأجلها، وقد كنت أرى نظريّاً قبل قراءة الكتابين أنَّ هذا راجعٌ لوقت تصنيف كلٍّ من الكتابين إذ «شرح المعاني» أوّل مصنَّفاته و«مشكل الحديث» آخرها[2].

(1) انظر: الصَّنعاني ـ توضيح الأفكار: 2/426.

(2) انظر: القرشي ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 1/276.

ولكنِّي آثرت اللُّجوء إلى هذا الافتراض، نظراً لما هو عليه كتاب «شرح المعاني» بل إنِّي في شكٍ من المعلومة الّتي تجعله أوّل مصنَّفات الطَّحاوي، إذ إنَّ ملامح الصَّنعة الحديثيَّة بارزةٌ فيه، وكذا الآراء الفقهيَّة والتَّرجيحات الّتي يذكرها الطَّحاويُّ بعد كلِّ مجموعةٍ من الرِّوايات.

وشرح معاني الآثار هو من أفضل كُتب الرِّواية لدى الحنفيَّة، إذ ضمَّنه مؤلِّفه علماً كثيراً، وأسانيد متنوِّعةً، ورجَّح مذهب الحنفيَّة في أكثر مواطن الكتاب ولو بالتَّعسُّف وادِّعاء النَّسخ على الأحاديث كما سيأتي معنا فيما بعد.

أمَّا الكتاب الآخر «مشكل الآثار»، فشأنه يختلف. إذ لم يُمحِّضه صاحبه للمسائل الفقهيَّة إذ فيه الفقه، والحديث وما يخصُّ القرآن أو الواقع وغير ذلك من الوجوه الّتي تصلُح أن تكون وجهاً من وجوه التَّعارض والتَّناقض، فيصدُق عليه اسمه الّذي وُضع له، لكنَّه لم يرتبه على نسقٍ معيَّنٍ، ولا ضمَّ كلَّ مُشكلٍ إلى شكله، فاهتمَّ بذلك مختصرو الكتاب فكملوا نقصه وانتقدوا عليه مواضع[1].

ولقد كان للطَّحاويِّ في هذا الكتاب رأيٌ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، إذ إنَّه يتكلَّم على هذا أحياناً ويميل إلى عدم صحَّة بعض الأحاديث، ولكنَّه كغيره ممَّن صنَّف في دفع التَّعارض يبدأ بالجمع وإزالة التَّعارض بعد أن يُضعِّف الحديث أو ينقده وسأتعرَّض لهذه المسألة في المبحث الآتي.

وأهمُّ ما يمتاز به كتاب «مشكل الآثار» جُنوح صاحبه نحو الجمع أوّلاً مخالفاً بذلك جماهير الحنفيَّة الّذين يُقدِّمون التَّرجيح أو النَّسخ على الجمع، كما بيَّنت ذلك في الباب الثَّالث، ممَّا يعدُّ انحيازاً لجانب المُحدِّثين في هذه المسألة، فينضمّ بذلك للمحقِّقين من الحنفيِّة الّذين رأوا هذا الرَّأى أيضاً.

---

(1) ممَّن اختصره: أبو الوليد الباجي، ومنه نسخة في المتحف البريطاني كما في مقدمة شرح المعاني: 1/53 واختصر هذا المختصر جمال الدين أبو المحاسن وسمَّاه «المعتصر من المختصر»، وهو مطبوعٌ.

والكلام على مُصنَّفات القرنين الثَّالث والرَّابع في «التَّعارض» واختلاف الحديث يجرُّ للكلام على مصنَّفين مهمَّين احتويا الشَّيء الكثير من هذا الأمر.

وهما «صحيح ابن خُزَيمة» و«صحيح بن حِبَّان» إذ إنهما ممَّن تخصَّص في دفع التَّعارض والاختلاف عن الحديث بواسطة الجمع والتَّأليف والتَّأويل والتَّوجيه وقد بالغا أحياناً في ذلك، ولكن ممَّا يُحسب لهما أنَّهما بذلا جهوداً مميَّزةً في سبيل دفع إيهام التَّناقض من خلال جمع الرِّوايات، والاستفادة من تنوُّع ألفاظها، وهو ما عبَّر عنه ابن حِبَّان بالدَّوران على أطراف الخبر، وجمع ألفاظه، وهو أمرٌ مهمٌّ ـ كما قدَّمت ـ للمُشتغل بالحديث وللمُتصدِّي لهذا الأمر وهو ما يكاد ينقص أغلب من تكلَّموا في هذا الشَّأن من القدماء، ولا يكاد يتفطَّن إليه المحدَثون، بل إنَّهم ـ ولاسيما من توسَّع في انتقاد المحدِّثين ـ قد انتقدوا أحاديث لو كلَّفوا أنفسهم عناء البحث عن ألفاظها لما تفوَّهوا بشيء ممَّا قالوه. وقد تكلَّمت على شيء من هذا في البابين الأوّل والثَّالث، وسيأتي بعض ذلك في الفصل الآتي.

المطلب الثَّاني: مصنَّفات ما بعد القرن الرَّابع

لم يتوقَّف التَّصنيف في هذا العلم شأنه كشأن سائر أنواع علوم الحديث، إلا إنَّنا وجدنا تنوُّعاً في التَّصنيف، ونُضجاً أكثر في التَّأليف وهو أمرٌ منطقيٌّ، إذ إنَّ المتأخِّر غالباً ما يستفيد من عثَرَات وسقَطَات المتقدِّم، وينظر مواضع الإجادة فينسج على منوالها، وإلى مواضع الخلل فيجتنبها، والتَّقصير فيكمِّلها.

وأهمُّ المصنَّفات في هذه الفترة:

أوّلاً: مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر بن فُورَك

وهذا الكتاب له وضعٌ خاصٌّ إذ لا ينطبق عليه ما انطبق على ما سبق من الكتب، فهو وإن بحث في مشكل الأحاديث والأخبار إلاّ أن وجهته غير حديثيَّة، وصاحبه ابن فُورَك لا يُعرف بطلب الحديث، بل إنَّ مترجميه ركَّزوا على صفةٍ قد

اشتهر بها وهي الكلام، فوصفه ابن عساكر[1] بـ «الأديب، المتكلِّم الأُصولي، الواعظ النَّحويُّ». وبنحو هذا وصفه السُّبكي فقال[2]: «الإمام الجليل، والحبر الذي لا يُجارى فقهاً وأصولاً وكلاماً ووعظاً ونحواً».

فليس من الغريب إن وجدنا حضور الكلام في كتابه وغياب الحديث، بل إنَّ الغاية الّتي من أجلها صنَّف كتابه لها تعلُّقٌ بالكلام، فقال[3]: «أمَّا بعد فقد وفقت أسعدكم الله بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به، على تحرِّي النُّصح والصَّواب إلى إملاء كتابٍ نذكر منه ما اشتهر من الأحاديث المرويَّة عن رسول الله ﷺ ممَّا يوهم ظاهره التَّشبيه ممَّا يتسلَّق به المُلحدون على الطَّعن في الدِّين».

فكتاب مشكل الحديث وبيانه يكاد يكون كتاباً في علم الكلام، ولم يتَّبع فيه قواعد المحدِّثين من حيث النّظر أولاً إلى السَّند ونقده، أو فيما يخصُّ النَّظر في التعارضات.

ولهذا فحضور المسائل الحديثيَّة كان نادراً، فهو قلَّما يتناول حديثاً بالنَّقد أو بالتَّعليل، وإن فعل فلا يمنع هذا أن يُؤوِّل الحديث حتَّى ولو كان ضعفه شديداً وهذه تُحسب عليه كما سأوضح بالأمثلة في المطلب المقبل.

والخُلاصة في شأن كتاب ابن فُورَك، أنَّه لو ضمَّ إليه معرفةً حديثيَّةً جيِّدة فنقد وعلَّل وصحَّح وضعَّف ثمَّ طعَّم كتابه بتفسيرات أهل الحديث لما أورده من الأحاديث المُستشكلة لكان لكتابه شأنٌ آخر، وصدى أكبر وأعظم.

ثانياً: كشف «مشكل الصحيحين» و«التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجَوْزي.

هذان الكتابان لابن الجَوْزيِّ يتناولان موضوع التَّعارض، أحدهما يتناول التَّعارض بإطلاقٍ، ولكنَّه اقتصر على الصَّحيحين، ولقد استعرضت الجزء الأكبر

(1) تبيين كذب المفتري: 232.
(2) طبقات الشَّافعية الكبرى.
(3) مشكل الحديث وبيانه: 32.

منه المحفوظ في دار الكتب الوطنية بتونس، فوجدته يشير إلى إشكالاتٍ ذُكرت على بعض أحاديث الصَّحيحين أو أحدهما، وغالباً ما كانت إجابته متَّفقة مع توجيهٍ سابقٍ لأحد العلماء، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه لم يكن له آراؤه المستقلَّة بل ونقداته الموفَّقة «للصَّحيحين» ومنها ما رواه البُخاري[1] عن بعض أزواج النَّبيِّ ﷺ أنَّهن قلن للنَّبيِّ ﷺ: أيُّنا أسرع بك لحُوقاً؟ قال: «أَطْوَلُكُنَّ يَداً» فأخذوا قصبة يزرعونها، فكانت سودة أطولهن يداً فعلمن بعد أنما كانت طول يدها في الصَّدقه وكانت أسرعهن لحُوقاً به، وكانت تحبُّ الصَّدقة.

قال ابن الجَوْزي[2]: «هذا الحديث غلطٌ من بعض الرُّواه والعجب من البُخاريِّ كيف لم ينبِّه عليه، ولا أصحاب التَّعاليق ولا الحُميدي ولا علم بفساد ذلك الخَطَّابي، فإنَّه فسَّره: وكان لحُوق سودة من أعلام نبوَّته، وكلُّ ذلك وهمٌ، وإنَّما هي زينب، فإنَّها كانت أطولهن يداً بالعطاء،.... وتوفيت زينب سنة عشرين وهي أوَّل أزواجه لحُوقاً به، وسودة إنَّما توفيت سنة أربعٍ وخمسين».

أحاديث الخلاف بين الفقهاء، وكان يميل في الغالب إلى مذهبه الحنبلي، والاحتجاج له بالمرويات.

وكان يمكن أن يُضاف كتاب «دفع شبه التَّشبيه» الّذي كرَّسه للأحاديث العقيدية وجنح في تفسيرها على خلاف مذهبه، فكان يُصيب في التَّأويل تارةً ويتعسَّف فيه أحياناً، بل ويدَّعي أنَّ الأحاديث مرويَّةٌ بالمعنى حيناً آخر، ممَّا يجعلنا نصنِّف هذا الكتاب من باب ردَّات الفعل، إذ إنه بناه على مناقضة مبالغة بعض الحنابلة في الإثبات ـ أي إثبات الصِّفات ـ ولست في صدد محاكمة الكتاب أو تقييمه لأنَّ ذلك يحتاج إلى جهدٍ مستقلٍّ، وإنَّما هي إشارةٌ فحسب.

بقي أن أُشير إلى أنَّ هناك مصنَّفات أُخرى وقفت على بعضها مخطوطاً ككتاب ابن اللبَّان وبعضها لم أقف عليه لتعذُّر ذلك بعد المحاولة، وبعضها طبع مؤخَّراً ككتاب العلائي «التنبهات المجملة».

(1) الصحيح، الزكاة/باب 11، 2/115.
(2) كشف مشكل الصحيحين: 285ب.

أمَّا كتاب ابن اللبَّان فهو مخصَّصٌ للآيات والأحاديث الّتي يُطلقون عليها لفظ: «الآيات والأحاديث المتشابهة» ويقصدون بذلك آيات وأحاديث الصِّفات.

أمَّا كتاب العلائي «التَّنبهات المجملة على المواضع المُشكلة»، فهو كتابٌ قيِّمٌ ومهمٌّ قد نبَّه صاحبه إلى قضايا وقعت في الصَّحيحين وهي من أوهام الرُّواة، وقد أجاد العلائي وأفاد في هذا المصنَّف الصغير الحجم الكثير الفائدة، وتنوَّعت أساليب نقده للصَّحيحين أو أحدهما أو ما سواهما من كتب السُّنَّة، فتارةً يستعين بالتَّاريخ لتعيين الوهم أو الخطأ وتارةً بمقارنة المرويَّات، وأحياناً بكتب الأنساب والنَّسابين.

والكتاب فيه نفسٌ طيِّبٌ، وجُرأةٌ مُنضبطةٌ لو توفَّرت لمن يتصدَّى لدفع المُتعارضات بأن يقوم بترجيح الرَّاجح ولو كان المرجوح من روايات الصَّحيحين أو أحدهما وبيان الوهم ولو وقع في أحد الكتابين، ـ بشرط أن يكون هذا المتصدي من أهل الصَّنعة والمقدَّمين فيها، والواقفين حقيقةً على أطراف ما يريدون نقده ـ لما عانينا من هذا الكمِّ الهائل من التَّأويل المُتعسِّفة بالرَّغم من ظهور وجه الحقِّ في هذه المسألة أو تلك. ولو أردنا أن نفتح باب التَّأويل على مصراعيه لما ثبت لنا شيء نتشبَّث به». والمؤلف ـ رحمه الله ـ ينبِّه على بعض هذه التَّأويل[1] الّتي أرهقتنا وما زالت.

هذه إشارةٌ إلى بعض المصنَّفات الَّتي أردت أن أُجمل فيها بعضاً من مناهج العلماء، أو حسناتهم، وما يُحسب لهم أو عليهم، مُدَّخِراً النَّقد ـ الّذي قد يطال بعضهم ولا يطال آخرين ـ لكثرة المادَّة المعروضة أمامي إلى المبحث الآتي.

(1) انظر: ص 78.